

## العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان النامية

مسعود مجيطنه\*

### Abstract:

Les processus de mondialisation économiques ne sont pas nouveaux en soi, mais ce qui a de nouveau c'est le niveau de globalisation atteint par ces processus et par conséquent ses répercussions sur l'ensemble des pays de la planète. Entant que processus, ce phénomène continuera certainement à connaître de nouveaux développement d'une grande importance, telle que la mondialisation de certaines entreprises de pays émergents (Chine, Inde, Corée de sud, ...). Ce qui est remarquable c'est que cette nouvelle situation devient une source d'inquiétudes pour des décideurs de certains pays occidentaux, sinon comment peu t'on comprendre la position de refus de l'administration américaine quand à la tentative d'un pétrolier Chinois sur une compagnie pétrolière Américaine?

Théoriquement, la mondialisation est fondée sur des idées nobles, mais la nature du processus réel mis en œuvre comportent les dimensions de rapports de forces historiquement acquis.

\* أستاذ محاضر صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

## ملخص:

ليست ظاهرة العولمة الاقتصادية كعملية جديدة في حد ذاتها، لكن الجديد فيها هو شموليتها وعمقها وبالتالي نوعية تداعياتها على بلدان العالم. بكل تأكيد أن العولمة كظاهرة سوف تظل تعرف تطورات ومستجدات، وهي في الفترة الأخيرة تتخذ بعدا بالغ الأهمية لم يكن قائما قبل بضعة سنوات، وهو يتمثل في تدويل عدد من المؤسسات الاقتصادية لبلدان ناشئة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها. الأمر المهم في ذلك هو أنها تشكل نوعا من القلق لصناع القرار في الغرب، وإلا كيف يمكن فهم وتفسير موقف الإدارة الأمريكية الراض لاقتران مؤسسة بترولية أمريكية من قبل مثيلة صينية؟

بكل تأكيد فإن العولمة تقوم على أساس أفكار نبيلة، غير أن طبيعتها كعملية وضعت حيز التنفيذ تتطوي على موازين قوى مكتسبة تاريخيا.

## مقدمة

إن ظاهرة العولمة هي أقل حدة وشمولية مما نتصور؛ وهي متعددة الأبعاد: شبه تامة في ميدان الإعلام والثقافة، معتبرة في ميدان الجريمة المنظمة، وذات أبعاد هندسية متغيرة في الميدان الذي سنقتصر عليه معالجتنا، وهو الميدان الاقتصادي.

إن ظاهرة العولمة أقل حدة مما نعتقد لأن موجتها الراهنة ليست بالأولى في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي؛ بل سبقتها موجات عديدة. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1875 - 1914، عرف الجانب المالي للرأسمالية موجة عولمة عارمة لم تكن تقل أهمية من حيث حجمها النسبي عن الموجة

الراهنة. إذ بلغ آنذاك صافي خروج رؤوس الأموال من إنجلترا وحدها، باعتبارها كانت القوة الاقتصادية الكبرى، ما يعادل 5 % من إجمالي ناتجها الوطني، وهي بالتأكيد نسبة معتبرة لا تضاهيها النسب المسجلة حالياً على مستوى البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها الأكثر انفتاحاً<sup>5</sup>. لكن يبقى أن الجديد، الذي تتميز به الموجة الحالية، هو كون رؤوس الأموال المتدفقة عبر الحدود الوطنية تنصف في غالبيتها بالتطير Volatilité، بل وأن الجزء المستثمر منها يتصف بالتوريق titrisation، وهما صفتان تساعدان على تنقل رؤوس الأموال بغزارة وسرعة، خصوصاً عندما يكون الأمر يتعلق بتجنب مخاطر محددة كأزمة نقدية أو مالية وشيكة. إن مثل هذا النوع من الخروج لرؤوس الأموال من شأنه أن يتسبب في زعزعة استقرار اقتصاديات البلدان الناشئة التي تتعرض لها، بل والتعجيل بانفجار أزمات خطيرة فيها، سيما وأن هذه الاقتصاديات تنصف بنقص النضج؛ بحيث لا تثبت هذه الأخيرة وتتحول إلى أزمات اقتصادية اجتماعية خطيرة نتيجة ما تتسبب فيه من تدهور في مستويات المعيشة وارتفاع في معدلات البطالة. ما ينبغي التأكيد عليه هو أن لمثل هذه الأزمات انعكاسات سلبية على الأمن الاقتصادي بصفة خاصة والأمن الوطني ككل بصفة عامة.

بالمقابل كانت حركة رؤوس الأموال الدولية الخاصة بموجة ما قبل الحرب العالمية الأولى، تتم أساساً في شكل استثمارات في المحفظة

<sup>5</sup> - Isaac Joshua, L'ouverture néolibérale favorise-t-elle la croissance? Le Monde du 26-3 2002.

- Eduardo Aninat, Surmonter les défis de la mondialisation, Finances et Développement, Mars 2002.

(75% في شكل سندات)<sup>6</sup>، وتتميز آنذاك أسعارها باستقرار كبير مقارنة بأسعار الأسهم. كما أنه على العكس مما هو عليه الحال في الوقت الراهن، كان الاكتتاب فيها للفترة الزمنية الطويلة، ويتم من قبل الأعوان الاقتصاديين الخواص الأقل تضامنا وقوة في مواجهة الجانب المدين في حالة حصول خلافات بينهما<sup>7</sup>.

إن ظاهرة العولمة هي أقل شمولية، وذلك بما فيها جانبها المالي باعتباره الأكثر عولمة مقارنة بغيره من الجوانب الاقتصادية الأخرى؛ وهو الجانب الذي سنركز عليه في معالجتنا. إذ أنها، أي العولمة المالية، لا تشمل سوى اقتصاديات بلدان معينة من العالم، هي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والبلدان الناشئة<sup>8</sup>. أما البلدان النامية فهي مقصاة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة. لعل أبرز مثال على هذا الإقصاء هو حالة أفريقيا السوداء؛ إذ أنه خلال مطلع القرن الواحد والعشرين لم تكن حصتها تتجاوز<sup>9</sup>: 2% من حجم التجارة العالمية، و1% من إجمالي الناتج العالمي البالغ في عام 2007 حوالي 34000 مليار دولار، و0,5% من حجم الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وكل هذا في الوقت الذي تراجعت فيه المساعدات الرسمية من أجل التنمية إلى أدنى مستوى لها (0,2%)، وذلك منذ إنشاء ميكانيزم المساعدات الرسمية من قبل لجنة بيرسون Pearson

<sup>6</sup> - Isaac Joshua, o.p.Cité.

<sup>7</sup> عندما تنكرت الثورة الروسية بعد انتصارها في عام 1917 للديون الخارجية لروسيا الموروثة عن نظام القيصر لم يكن بإمكان هؤلاء الخواص مواجهة روسيا.

<sup>8</sup> نستخدم في هذه الورقة عبارة البلدان الناشئة كترجمة للتسمية الأجنبية *pays émergents*.

<sup>9</sup> Supplément économique. le Monde du 21 juin 2001.

في بداية السبعينات من القرن العشرين<sup>10</sup>. ليست حالة العالم العربي بأحسن حال، فهو كذلك يقع تقريبا خارج نطاق موجة العولمة. فصادرات البلدان العربية النفطية خارج المحروقات تظل ضعيفة جدا. والأسوأ من ذلك، هو أن حظوظه لتجاوز هذه الوضعية السيئة شبه معدومة؛ فاستثماراته في التربية والتكوين والبحث العلمي غير كافية وغير ناجعة، بل وهو يعاني من نزيف الأدمغة<sup>11</sup>.

### I - تجليات العولمة الاقتصادية

تتميز المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي بتفوق الرأسمال المالي على باقي الأشكال الأخرى لرأس المال؛ هذا ويندرج الرأسمال المالي في إطار إستراتيجية استثمارية دولية، تساهم فيها المؤسسات الاقتصادية لبلدان منظمة لتعاون والتنمية الاقتصادية بقدر كبير (80% خلال عام 2000). يتجلى هذا التفوق الملحوظ للرأسمال المالي على الاقتصاد الحقيقي، والذي تجسده مؤسسات مالية قوية (صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار والتوظيف، البنوك وشركات التأمين)، أساسا في فرض منطقتها الخاص في سعيها إلى تحقيق مستويات محددة من الربح السريع على كل المتعاملين الاقتصاديين بما فيهم حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة، ذلك رغم ما تتمتع به من نفوذ وقوة. فعلى سبيل المثال، تفرض

<sup>10</sup> هذا التراجع في نسبة المساعدات الرسمية من أجل التنمية ناتج أساسا عن سياسة بعض البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى بأنها ليست بالصيغة الناجعة في مساعدة البلدان النامية. ويتمثل البديل الذي تقدمه في تحرير التجارة العالمية والسماح لمنتجات البلدان النامية من الوصول إلى أسواق البلدان المصنعة.

<sup>11</sup> Le Monde du 24 février 2004.

هذه المؤسسات المالية على الحكومات الانضباط في الميزانية العمومية من خلال مراقبة سياساتها النقدية والمالية عن كثب، تماما مثلما يُراقب الحليب فوق النار. بحيث أن اتخاذ الحكومات لأي قرار اقتصادي لا يتماشى مع مصالح هذه المؤسسات المالية سيكون له رد فعل قوي وسريع من طرفها، والذي عادة ما يكون يتمثل في تصفية استثماراتها على نطاق واسع داخل اقتصاد بلد الحكومة المعنية؛ الأمر الذي ستكون له تأثيرات اقتصادية سلبية عليها. بل وقد يتحول إلى أزمة نقدية ومالية خطيرة (إن هروب رؤوس الأموال بكثافة يؤثر سلبا على كل من معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار القيم المنقولة)؛ وهي الخطورة التي تكون أكبر في حالة البلدان الناشئة<sup>12</sup>. إن من أهم تجليات موجة العولمة الاقتصادية الراهنة ما يلي:

### 1 - المؤسسات العابرة للحدود الوطنية والعولمة الاقتصادية

تزايد عدد هذه الشركات خلال النصف القرن الأخير، بحيث ارتفع من حوالي 7000 مؤسسة خلال منتصف الستينات إلى حوالي 63000 عند نهاية التسعينات؛ وهي تلعب دورا رئيسيا في عولمة الإنتاج، وذلك من خلال الاستثمارات الضخمة وعمليات الاندماج والابتلاع الكثيرة التي تتم باستمرار. فالقيمة النقدية لعمليات الاندماج والابتلاع وحدها بلغت خلال عام 1999 مبلغ 720 مليار دولار<sup>13</sup>، أي ما يعادل 8% من الناتج العالمي

<sup>12</sup> كمثل على ذلك، كل من الأزمة الآسيوية في عام 1997 والأرجنتينية عام 2001 وغيرهما.

<sup>13</sup> Anne Marie Al cabas et autres, les investissements directs étrangers, une croissance exceptionnelle, problèmes économiques, n° 2713, du 16 mars 2001, pp.4 - 10.

لنفس السنة، وهو مستوى قياسي. كما تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في نمو حركة رؤوس الأموال الدولية، سواء من حيث كونها تتطلب مرافقة مالية، وهو ما تقوم به المؤسسات المالية؛ أو من حيث عائداتها المتأتية من أنشطتها خارج بلدانها الأصلية. ففي عام 1996، مثلا، بلغ إجمالي إيراداتها ما يعادل 45% من إجمالي الناتج العالمي، وهو عبارة عن اتجاه مستمر. كما أنها تستحوذ على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية.

#### ٤ - ظهور البنوك الشاملة Banques universelles

إن المتتبع لتطورات الرأسمال المالي العالمي، باعتباره الجانب الاقتصادي الرأسمالي الأكثر عولمة خلال الموجة الراهنة، يدرك بسرعة بروز مؤسسات مالية جديدة ذات قوة لا تضاهي، هي صناديق المعاشات؛ وحصول تحولات جذرية على المؤسسات المالية الأخرى، كالبنوك وشركات التأمين، بحيث أصبحت وظائفها المالية أكثر تنوعا وشمولية؛ كما أن نطاق مزاولتها لهذه الوظائف أصبح يشمل بلدانا عديدة تقع في مختلف القارات. بعبارة واحدة، إن هذه البنوك أصبحت في آن واحد تجمع بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الأعمال وشركات التأمين.

إن اكتساب صفة الشمولية هذه من طرف البنوك، بصفة خاصة، والمؤسسات المالية الأخرى بصفة عامة، كان نتيجة تبنى إجراءات جديدة وسياسات بالغة الأهمية من طرف البلدان الرأسمالية خاصة، وتطبيقها على نطاق واسع، شمل البلدان الرأسمالية المصنعة ومناطق أخرى شاسعة من العالم. تتمثل هذه الإجراءات والسياسات في إلغاء كل من التخصص،

والوساطة المالية، والعديد من القوانين واللوائح المعمول بها وتعبير بعضها الآخر أو استحداث أخرى؛ والتي سنعود إليها لاحقا في هذه الورقة.

### 3 - ممولّة الاقتصاد financierisation de l'économie

تقريبا مع بداية التسعينات من القرن العشرين، لم تعد كما كان من قبل هناك حواجز تقسم سوق رؤوس الأموال في البلدان الرأسمالية المصنعة؛ وذلك نتيجة فسخ المجال أمام ظهور المؤسسات المالية الشاملة، ومد جسور تربط فيما بين الأسواق النقدية من جهة والأسواق المالية من جهة ثانية. كما ازداد بقدر كبير عدد الأعوان الاقتصاديين الذين أصبح بإمكانهم الوصول إلى الأسواق النقدية؛ بحيث لم يعد الوصول كما كان من قبل مقتصرًا على عدد قليل نسبيا من البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها. كما أنه لم تعد هنالك حواجز تفصل بين أسواق رؤوس الأموال الوطنية الواحدة، بتعبير آخر أدى الربط الوثيق لمختلف هذه الأسواق إلى تطوير النظام المالي العالمي لتصبح تشكل معا سوقا عالمية موحدة إلى أبعد الحدود، يجري فيها العمل 24/24 ساعة؛ وتنتقل برميا بداخلها بحرية كبيرة وبسرعة البرق مئات المليارات من الدولارات. بعبارة واحدة إنها العولمة المالية بحذافيرها، ومن العوامل التي ساعدت على بلوغ العولمة المالية مستوى التطور الذي هي عليه الآن ثورة المعلومات والاتصالات القادرة على اختصار المسافات مهما كانت بعيدة وجعلها شبه منعدمة، وتقليص كلفة الصفقات المالية، وذلك بفضل القدرة الفائقة والسرعة الكبيرة في معالجة المعلومات الاقتصادية مهما كانت كثافتها. هكذا تحول العالم بكامله فعلا إلى مجرد قرية صغيرة على حد تعبير عالم الاجتماع الكندي مارشال



ماكلوهان Marshall Macluhan. القرية التي عرفت خلال العقدين الأخيرين تعاضما للتمويل لم يسبق له مثيل. فالسوق العالمية للسندات قدرت في عام 2001 بحوالي 37700 مليار دولار، منها حوالي 17500 للولايات المتحدة الأمريكية وحدها؛ ولم تكن سوق الأسهم العالمية بأقل منها بكثير<sup>14</sup>. ناهيك عن الأشكال الأخرى للتمويل.

غير أن ثورة المعلومات والاتصالات وحدها لم تكن قادرة على تحقيق تلك الانجازات العظيمة، لو لم يتم إلغاء تخصص المؤسسات المالية، وتوسيطه المالية والقوانين واللوائح المعمول بها، وهو ما سنتعرض إليه مباشرة فيما يلي.

#### 4 - إلغاء الحدود الفاصلة ما بين أقسام السوق المالية الواحدة

##### Le décloisonnement

بالإضافة إلى فتح الاقتصاديات الوطنية واندماجها مع بعضها، كذلك تم إلغاء الحدود التي كانت، حتى في بعض البلدان المصنعة، لا تزال تفصل بين قسم المعاملات الطويلة الأجل (سوق السندات) المفتوحة أمام مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وقسم المعاملات القصيرة الأجل (السوق النقدية) التي كان التعامل فيها يقتصر على عدد محدود من المتعاملين. والحال هي أنه حتى غاية مطلع الثمانينات ظل النظام المالي في العديد من البلدان مجزأ بهذه الكيفية؛ بحيث يتخصص كل قسم من السوق المالية في نوع محدد من التمويل يستجيب فقط لحاجات أنشطة اقتصادية معينة. غير أنه، مع إلغاء

<sup>14</sup> م. محيطنه، موجة العولمة الاقتصادية الراهنة كمحاولة لتجاوز أزمة المديونية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، 2005، ص. 239.

هذا الحواجز، خاصة بعد استحداث شهادة الإيداع Certificat de dépôt كوسيلة نقدية جديدة وهامة، أصبح بإمكان عدد أكبر من المتعاملين الوصول إلى موارد السوق النقدية<sup>15</sup>.

إن التخلص من تلك الحواجز جرى كذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها:

– إلغاء تخصص المؤسسات المالية، بحيث أصبح بإمكانها ممارسة مختلف الأنشطة التي كانت من قبل تقوم بها بنوك متخصصة؛

– ومن خلال التحرير الكامل للصراف، أي إلغاء بقايا الرقابة على الصراف، كما حصل منذ بداية جويلية من عام 1990 بالنسبة للاتحاد الأوروبي<sup>16</sup>.

## 5 – إلغاء اللوائح والنظم المعيقة لعمل الأسواق المالية La déréglementation

عادة ما يفهم بالإلغاء الجزئي للوائح والنظم المختلفة المعمول بها، وتعديل وتكييف بعضها الآخر لمتطلبات تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بأنه عبارة عن تقليص كمي معتبر لها؛ وهو على الإطلاق فهم غير صحيح، إذ أنه بصفة عامة، وفي كل البلدان الرأسمالية المصنعة والناشئة، تم إلغاء بعضها، كالسقوف المفروضة على معدلات الفائدة والرقابة على الصراف لكن في نفس الوقت، تم تعديل بعضها الآخر وإصدار قوانين جديدة

<sup>15</sup> شهادة الإيداع هي ورقة مالية يتم إصدارها من طرف مؤسسة مالية، بنك في فرنسا مثلا، تحدد فيها كل من القيمة النقدية ومعدل العائد والأجل.

<sup>16</sup> Ch. De Boissieu, Monnaie et Economie chroniques de politique Monétaire Etats Unis \_ France. Economica, 1998. p. 168.

استجابة لمتطلبات إنجاح العولمة<sup>17</sup>. من أهم التعديلات، تلك المتعلقة بإعادة النظر في تحديد كل من نسبة كوك، وتعريفات التأمين على الودائع المصرفية<sup>18</sup>.

بعبارة أخرى، إن الأمر كله يتعلق بتكييف القوانين، وجعلها أكثر مرونة وملائمة مع استراتيجيات النمو والتطور الرأسمالي على نطاق عالمي.

#### 6 - إلغاء الوساطة المالية DESINTERMEDIATION FINANCIÈRE

إن تحول المصارف التجارية في البلدان الرأسمالية المصنعة إلى مصارف شاملة فرضته ظروف المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المالية الأخرى، كصناديق المعاشات والاستثمار وشركات التأمين الكبرى، التي برزت كقوة مالية عملاقة تقوم بتقديم خدمات مصرفية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، فإن إستراتيجية المصارف القائمة على أساس تنويع استخدام مواردها بدلا من الاعتماد على الودائع والائتمان فقط، كما كانت في السابق. كل ذلك كان بهدف التقليل من المخاطر، والموازنة بين السيولة والربحية.

كما أن التغطية من المخاطر المتنوعة دفعت بالمصارف هي الأخرى إلى التعامل على نطاق واسع بالمشتقات المالية المختلفة (خيارات البيع والشراء، استبدال العملات والفوائد والديون، التوريق). فعلى سبيل المثال، ازداد حجم

<sup>17</sup> يعود إصدار القانون الأمريكي المعروف بـ "Glass Steagall act" إلى أكثر من 60 سنة مضت، وبالتالي يمكن اعتبار إلغائه من باب التكييف أكثر مما هو تقليص لحجم القوانين المعمول بها.

<sup>18</sup> Idem , p. 165.

السندات في السوق المالية الفرنسية ما بين 1980 و1993 من 4,8% إلى 22,6%؛ في حين شهدت حصة القروض تراجعاً من 84,9% إلى 54,9%، وذلك بعد أن ارتفعت شيئاً ما، مقارنة بعام 1986 عندما بلغ مستواها 34,9%<sup>19</sup>.

إن تحول المصارف المتخصصة إلى مصارف شاملة والتعامل الكبير بالمشنقات المالية في البلدان والمناطق التي تشهد موجة العولمة الراهنة من شأنهما أن أديا إلى تراجع دور الوساطة المصرفية. ولم يكن التراجع الكبير في الوساطة المصرفية ناتجا أساساً عن قيام المصارف بالتوريق بقدر ما كان ناتجا عن تفوق أسواق رؤوس الأموال على البنوك، من جهة في جذب المتعاملين الاقتصاديين إلى منتجاتها المالية؛ ومن جهة ثانية في قدرتها التنافسية في تقديم خدمات تمويل (إصدار أسهم وسندات) بكلفة أقل وأفضل ملائمة لحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وكونها - وهو أمر في غاية الأهمية - عندما تفتح شبكاتها أمام مؤسسة اقتصادية كأنها بذلك شهدت على حسن أدائها ونجاحاتها؛ إذا كان هذا التطور في التمويل قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية تم امتد إلى البلدان الأنكلوسكسونية تم بدرجة أقل إلى أوروبا ومناطق أخرى من العالم. أي أنه يبقى الاتجاه العام السائد في مجموع البلدان الرأسمالية المصنعة، وبدرجة أقل في البلدان الناشئة والنامية. إذا كانت هذه هي أهم الصور التي تتجلى فيها العولمة الاقتصادية في موجتها الراهنة، فإن السؤال الذي يُطرح عند هذا المستوى من المعالجة هو: ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور موجة العولمة الاقتصادية الراهنة، وبهذه الدرجة من الاحتدام؟

<sup>19</sup>Ch. De Boissieu, O. P. C., p. 180.

## II - الأساس النظري لموجة العولمة الاقتصادية الراهنة

إن الازدهار الاقتصادي المنقطع النظير الذي عرفته البلدان الرأسمالية المصنعة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان بفضل فعالية السياسات الاقتصادية الكينزية في إدارة الطلب الكلي في الأمد القصير، غير أن مثل هذه السياسات الاقتصادية، كما هو معلوم، لم تلبث طويلا ونفذت فعاليتها لتصبح عاجزة وذلك مع نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين. ويعني ذلك العجز كون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال السياسة النقدية والمالية التوسعية، أو من خلال التمويل بالعجز، لم يعد كافيا وهو يمارس فقط على المستويات الوطنية، لدعم الطلب الاقتصادي الكلي بالقدر الذي يسمح باستمرار الرواج الاقتصادي وضمان التشغيل الكامل، ناهيك عن الاستقرار الاقتصادي. ومع كل ذلك، ظل الفكر الاقتصادي الكينزي يشكل مصدر الهام رئيسي عند راسمي السياسات الاقتصادية في البلدان الغربية. إذ سعوا بشيء من النجاح إلى توسيع نطاق تطبيق السياسات الاقتصادية الكينزية على نطاق أوسع، ليمتد إلى كل بلدان العالم تقريبا<sup>20</sup>. كما أن مثل هذه السياسات الاقتصادية التوسعية لم تعد توتي تمارها المعتادة، أي تقليص البطالة، بقدر ما أصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية هي توليد ضغوط تضخمية متناسبة. بذلك يكون نمط التراكم الاقتصادي في العالم تحول من اقتصاد الائتمان إلى اقتصاد

<sup>20</sup> من أهم وسائل النجاح في ذلك، السخاء في منح القروض بكثرة، ليشمل كل الأعوان الاقتصاديين (المؤسسات، الإدارات المحلية، حكومات البلدان المتقدمة والنامية) على مستوى العالم.

المديونية<sup>21</sup>. النمط من السياسات الكينزية الذي اصطدم بدوره بحدوده الموضوعية مع بداية الثمانينات؛ بل فإنه انعكس من مُدعمٍ ومُضخمٍ للطلب الكلي العالمي إلى مُقلصٍ له وذلك لسببين أتت على الأقل، هما:

— أن كل زيادة في الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية ينتهي ليس بزيادة مستوى التشغيل بل بتكيف المستوى العام للأسعار مع مستوى الطلب الكلي الجديد، أي أن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق العمومي ستتبع بتولد تضخم. في هذا الصدد قال إدmond فيلبس Edmund Phelps، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2006: "عند تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة عرض كان جواب الكينزيين الجدد يتمثل في زيادة الطلب اعتقاداً منهم أن ذلك من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل. ما حصل هو أن الاقتصاد لم ينتعش لكن التضخم ازداد"<sup>22</sup>.

— تزايد عبء المديونية الثقيلة في كافة بلدان العالم، خاصة في البلدان النامية. إن التأثير السلبي للمديونية العالمية على الطلب الكلي العالمي تمثّل في تحول البلدان النامية إلى بلدان مصدرة لرؤوس الأموال، وذلك في الوقت الذي كانت فيه بأشد الحاجة إليها؛ وبالتالي كانت بمثابة مكبح للنمو الاقتصادي. وعليه فإن تقلص تراجع تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي في الأوساط الأكاديمية وصناع القرار أدى إلى فسح المجال واسعاً أمام الفكر الليبرالي الجديد الأكثر يمينية le néolibéralisme ليصبح مصدر إلهام رئيسي لراسمي السياسات الاقتصادية المنتهجة في كافة بلدان العالم تقريباً،

<sup>21</sup>M. Bye, G. D. De Bernis, Relations économiques internationales, 5 édition, Dalloz, 1987, pp 1132- 1164.

<sup>22</sup> Edmund Phelps, Les espoirs suscités par la baisse d'impôt, supplément économique, le Monde du 17 octobre 2006.

خاصة في إطار ما يسمى "بتوافق واشنطن Consensus de Washington". من أهم أطروحات هذا المذهب، التحكم في نمو الكتلة النقدية بحيث يتم ضمان الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال للمبادرة الخاصة؛ تخفيض الضرائب إلى أدنى مستوى ممكن، تحرير مالي واقتصادي أكثر.

ومتلما سبقت الإشارة إليه، فإن مثل هذه الأطروحات الليبرالية الجديدة، أصبحت تشكل أهم قناعة لدى صنّاع القرار الاقتصادي، في بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، ثم في باقي البلدان الرأسمالية المتقدمة والعديد من البلدان الناشئة والنامية؛ وهو ما جسده سياستهما الاقتصادية في بداية الثمانينات، ثم امتدت لتشمل باقي البلدان الرأسمالية المصنعة.

كما شكل بعض من هذه الأطروحات الليبرالية الجديدة مصدر إلهام لسياسات التصحيح الهيكلي التي طبقت على نطاق واسع في البلدان النامية، سواء في إطار اتفاقياتها مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية أو من خلال شروط انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة؛ وهو ما تم تكريسه من خلال توافق واشنطن في عام 1989.

عند هذا المستوى من المعالجة، نحاول استشفاف تعريف لظاهرة العولمة الاقتصادية الراهنة.

من الملاحظ أن التدفقات المالية والسلعية فيما بين بلدان العالم تكاد تكون متركزة في مجموعة محددة من البلدان، قد لا يتعدى عددها الخمسين، وهي الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وبعض من الاقتصاديات الصاعدة.

على ضوء ذلك، يمكن أن نتساءل عما إذا كان يمكن اعتبار مثل هذه التدفقات النقدية والعينية بمثابة اعتماد متبادل مفيد للجميع، أم هي مجرد عملية تغريب Occidentalisation للبلدان التي تشملها<sup>23</sup>؛ أم أنها أمركة Americanisation أكثر مما تغريب للعالم<sup>24</sup>؟ وعليه فإن مفهوم العولمة يبقى في تقديرنا مبهما وغير دقيق على الإطلاق.

### III - انعكاسات العولمة الاقتصادية على البلدان النامية

من الناحية النظرية، صحيح أنه من شأن تحرير المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي أن تساعد على زيادة النمو الاقتصادي العالمي. فالهدف الرئيسي المتوخى من وراء تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية يتمثل في تخصيص عقلائي للادخار على مستوى العالم؛ يكون من شأنه أن يرفع من نجاعة الاستثمار ومن تم دعم النمو الاقتصادي العالمي. غير أن الواقع الذي تعيشه بلدان كثيرة في العالم يبين بأن النظام المالي الدولي في سياق موجة العولمة الراهنة يتصف بعدم الاستقرار، فهو ينطوي على الكثير من المضاربة، مما يعرض من حين لآخر بلد أو مجموعة من البلدان الصاعدة إلى أزمات مالية خطيرة. كما أنه غير عادل، لأنه يسمح فقط لمؤسسات تابعة لمجموعة محددة من البلدان، هي البلدان الرأسمالية

<sup>23</sup> المقصود بالتغريب هنا ليس فقط تقليد الغرب في نمط الاستهلاك، بل أكثر من ذلك،

التغريب الثقافي والأخلاقي المرفوض من قبل ثقافات وديانات أخرى في العالم.

<sup>24</sup> إن البلدان الغربية نفسها منقسمة حول هذا الموضوع، فهناك العديد من البلدان الأوروبية التي تعتبر هيمنة المنتجات الزراعية الأمريكية المعدلة وراثيا والمنتجات الثقافية، خاصة منها السينمائية، أمر مرفوض باعتباره أمركة، أي نفي للآخر.



المصنعة والبلدان الصاعدة، بالحصول على التمويل اللازم. فيما يلي سنتناول أهم مزايا ومخاطر العولمة الاقتصادية<sup>25</sup>:

### 1 – مزايا العولمة

ليست العولمة الاقتصادية كلها عيوباً، بل لها مزايا عديدة؛ فهي تدعم النمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك البلدان النامية إذا ما توفرت الشروط المناسبة. الأمر الذي يتطلب أولاً وقبل كل شيء الاعتماد أساساً على قوى داخلية، منها توفر: ادخار محلي بمعدلات عالية، يد عاملة مؤهلة ورخيصة، سياسة وطنية للبحث العلمي والتطوير ناجعة وكذلك وخاصة مناخ استثماري وطني جذاب من شأنه أن يسمح بتكون طبقة رجال أعمال كما هو في حالة الصين وبلدان جنوب شرق آسيا وغيرها. إن من أهم مزايا العولمة:

– التأثير الإيجابي، بصفة عامة، على النمو الاقتصادي العالمي. وهو ما حصل على امتداد العقدين الأخيرين؛ إذ لعب تحرير كل من التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال الدولية دوراً محركاً للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وبصفة خاصة في كل من البلدان الرأسمالية المصنعة والبلدان الصاعدة.

– من شأن العولمة الاقتصادية تحقيق التخصيص الأمثل للادخار العالمي. إذ أن حرية انتقال رؤوس الأموال بسرعة وبأقل كلفة نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات من شأنها – وهي تزيد من احتدام المنافسة فيما بين

<sup>25</sup>J.P.Rodrigue, L'espace économique mondiale, les économies Avancées et la mondialisation, PUQ, 2000.

المؤسسات والأسواق المالية \_ أن تجعل الادخار ينتقل من البلدان التي تتوفر على فائض منه، وحيث عائده قليل، إلى البلدان التي تفتقر إليه والتي تتوفر على فرص استثمار وتوظيفات ذات عائد مالي أكبر<sup>22</sup>. لكن مبدئياً، يبقى كل هذا مرهون بتوفر شروط أخرى، تتمثل في ضرورة توفر مناخ استثماري جذاب وهو ليس بالأمر السهل التحقيق كما يتضح من حالة أغلبية البلدان النامية، التي لم تتمكن من جلب الاستثمار المباشر الأجنبي رغم كل ما تقدمه من تسهيلات.

\_ من شأن تحرير كل من المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أن تساعد على نقل المعرفة الإنتاجية *Le savoir faire* والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة لها؛ كما من شأنها كذلك أن تعود بالفائدة على المستهلك نتيجة ما تؤدي إليه المنافسة من تحسين في النوعية وانخفاض في الأسعار.

يشترط لتحقيق هذه النتائج أن يترقى العمال من الوظائف الأقل إنتاجية إلى وظائف أعلى إنتاجية؛ الشيء الذي لم يتحقق إلا في عدد قليل من البلدان النامية، وهي البلدان التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>23</sup>.

<sup>22</sup> - J. Metais, Janus de la globalisation financière, problèmes économiques N° 2595, du 16 no 1998.

- G. Hausler, La mondialisation financière, Finances et développement, mars 2002.

<sup>23</sup> J. Stiglitz, la libéralisation a été programmée par les pays riches et pour les pays riches, Le Monde du 6 novembre 2001.

## 2 - مخاطر العولمة

مثلما للعولمة الاقتصادية مزايا فان لها مخاطر كذلك، وهي عديدة، خاصة في نسختها النيوليبرالية. تتبين هذه المخاطر في حالة البلدان النامية بشكل خاص. فالاقتصاديات الصاعدة تعرضت في غالبيتها إن لم نقل في مجموعها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين إلى عدم استقرار انتهى بأزمات مالية حادة وذات انعكاسات اجتماعية وسياسية خطيرة وذلك بعد تفكيك حواجزها الجمركية وإلغاء الرقابة على الصرف وسنتناول فيما يلي مباشرة أهم هذه المخاطر:

## - زعزعة الاستقرار الاقتصادي

يعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي من بين أهم المخاطر التي قد تتعرض له الاقتصاديات النامية وبشكل خاص الاقتصاديات الناشئة المستضيفة لرؤوس الأموال الدولية، بل والبلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها، وهو ما تشهد عليه الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي انطلقت من جانب معين من سوق الإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2007، وهو سوق قرض الرهن العقاري. سوف تظل هذه المخاطر محدقة بالاقتصاديات النامية أكثر فأكثر طالما هي غير ناضجة بالقدر الكافي الذي يجعلها مثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فادرة على استيعاب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف دون أن تحدث هذه الأخيرة أزمات حادة أو على الأقل قادرة على تحمل تداعياتها الخطيرة. من أهم المؤشرات على المخاطر المحدقة باستمرار بالاقتصاديات الصاعدة ما يلي:

\* المستويات القياسية التي ما فتئت تبلغها كميات رؤوس الأموال المتدفقة (بلغ مقدار عمليات الصرف في نهاية التسعينات حوالي 1500 مليار دولار يوميا، علما بأن حوالي 80% منها تقوم بعملياتي الذهاب والإياب خلال أقل من أسبوع؛ بل خلال نفس اليوم، بالنسبة لجزء هام منها)<sup>24</sup>.

\* كون حركة رؤوس الأموال الدولية للأغراض الاستثمارية تتميز هي الأخرى بالتوريق والتطاير؛ أي أنها تتخذ شكل أوراق مالية على درجة عالية من السيولة، مما يسهل تنقلها عبر الحدود الدولية بسرعة وغازرة، وهو ما يتسبب في إحداث مشاكل عويصة كالتقلبات في أسعار الصرف، خاصة في البلدان الناشئة والنامية، وما ينتج عن عنها من آثار سلبية، والتعقيم الذي تتسبب فيه على مستوى النظام المالي العالمي بحيث يتم إخفاء القيم المنقولة عالية المخاطر بل و"المسمومة toxiques".

إن كل من هذين العاملين يساعد على الخروج الكثيف لرؤوس الأموال الذي من شأنه أن يتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي للبلد المعني، وأحيانا لمنطقة بأكملها. إن عدم الاستقرار هذا قد يتحول إلى أزمة نقدية ومالية واقتصادية، بل واجتماعية خطيرة، مثلما تشهد على ذلك السنوات الأخيرة. والأخطر من ذلك هو أن الأزمة يمكن أن تتحول من أزمة بلد واحد إلى أزمة منطقة بأكملها، وقد تمتد إلى عدة مناطق من العالم كما كاد يحصل في حالة الأزمة الآسيوية في عام 1997 لولا أن سارعت الحكومات الغربية ومعها صندوق النقد الدولي إلى احتواء الأزمة ونظرا لاختلاف أسبابها هذه الأزمات المتكررة تختلف كذلك الآراء والمواقف حول

<sup>24</sup> André Orléon, L'issue de la crise actuelle est un teste pour l'efficacité du capitalisme patrimonial, supplément économique, le Monde du 3 septembre 2002.

الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بهدف التنبؤ بحصولها وبالتالي تجنبها أو على الأقل الحد من تأثيراتها الخطيرة.<sup>25</sup> فهناك من يدعو إلى ضبط العولمة بهدف أنسنتها. أي جعلها أقل تفاوت في الدخول، سواء فيما بين البلدان الغنية الفقيرة، أو على مستوى البلد الواحد. وبهدف تحقيق ذلك يُقترح:

– التخلي عن النشر الفصلي للمعلومات والبيانات الاقتصادية، باعتباره يفرض على المؤسسات الاقتصادية منطق النتائج القصيرة المدى، أي تحقيق الربح السريع بكل الوسائل<sup>26</sup>.

– تبني وتطبيق قواعد احترازية جديدة بالنسبة للمصارف، مع فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال الدولية، كالتحرير التدريجي لها<sup>27</sup>. ولعل أهم اقتراح قُدم بهذا الصدد، هو "ضريبة توبين"<sup>28</sup>، في عام 1978، وهو تاريخ بداية تحول العالم رسمياً من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن.

<sup>25</sup> Stanley Fischer, FMI: réponses aux critiques et propositions, problèmes économiques, n° 2595 du 16 décembre 1998 pp. 28 - 30.

<sup>26</sup> عن طريق تجميل الحسابات وتزويرها، مثلما بينته الفضائح المالية العديدة التي عرفتها بلدان غربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، خلال السنوات الأخيرة.

<sup>27</sup> أثناء الأزمة الآسيوية فرضت التشيلي على رؤوس الأموال المودعة في جهازها المصرفي أن يوظف 30% منها لمدة سنة بدون فائدة. كما قامت ماليزيا بإعادة فرض الرقابة على الصرف ثم ألغتها فيما بعد.

<sup>28</sup> نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل لعام 1978 الذي اقترح أن تفرض ضريبة بسيطة على حركة رؤوس الأموال الدولية بهدف التقليل من المضاربة.

بالمقابل، هناك من يرى بأن التغلب على عدم استقرار الاقتصاد والحد من هجمات المضاربة، ينبغي أن يتم من خلال ترشيد أداء الأسواق، الأمر الذي لن يتحقق إلا من خلال المزيد من الشفافية في الإدارة الاقتصادية<sup>29</sup>. ويستند هذا الرأي على نظرية السلوك العقلاني للسوق الذي يتطلب الشفافية التامة من طرف الأعوان الاقتصاديين.

### – اتساع رقعة الفقر في العالم

إن التأثير الموجب للعولمة الاقتصادية على النمو الاقتصادي العالمي، ومن ثم زيادة الثروة – وهو ما حصل خلال العقود الثلاثة الأخيرة –، لا يعني إطلاقاً تقليص الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وبقعة الفقر وعدد الفقراء في العالم. بل على العكس من ذلك؛ ففي الوقت الذي تعرف فيه الثروة والدخل العالميان زيادة مستمرة، ازدادت الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية، كما ازداد عدد الفقراء في العالم، وذلك بكل المقاييس. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد البلدان الأقل نمواً من 25 بلد في عام 1975 إلى 49 بلد عام 2002؛ هذا يعني أن العولمة الاقتصادية همشت عدداً إضافياً كبيراً من البلدان النامية.

<sup>29</sup> الشيء المعروف عن الشفافية أن ممارستها تختلف من البلدان الرأسمالية المصنعة إلى البلدان الصاعدة والنامية. فالأولى وهي تمارسها مثلاً من خلال النشر الفصلي للمعلومات الاقتصادية، جعلت الإدارة الاقتصادية للمؤسسات تهتم بالمدى القصير على حساب المدى البعيد، مما يؤدي إلى نتائج سلبية. أما بالنسبة للمجموعة الثانية من البلدان، فالأمر يختلف تماماً، إذ يبدو أنها إلى حد الآن لا تمارس الشفافية بالقدر الكافي الذي يدعم ثقة المستثمرين في اقتصادياتها.

كما أن عدد فقراء العالم، إذا أخذنا بمقياس الأمم المتحدة في تعريف الفقر، وهو \$1 يوميا لكل فرد، ازداد هو الآخر ليبلغ الآن حوالي 1,2 مليار فقير. والجدير بالملاحظة هنا هو أن الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم لا تخص البلدان النامية فقط، بل كذلك البلدان الغنية .

والسؤال هو، هل في ذلك ما يثبت نجاعة تخصيص الادخار على المستوى العالمي، كما يقول أنصار العولمة، أم على العكس من ذلك، فإن التحرير وحده، ما لم يكن مصحوبا بشروط أخرى، يؤدي إلى نتائج عكس ما هو موخي؛ وهو ما تشهد عليه حالة العديد من البلدان النامية في الوقت الراهن.

#### — إضعاف السيادة الوطنية وتهديد الأمن الاجتماعي

في حالة الفشل في دمج الاقتصاد الوطني لبلد نام في الاقتصاد العالمي، فإن العولمة تضعف قوة الدولة الوطنية؛ فالتحرير الاقتصادي وما يقتضيه من تكييف للقوانين التنظيمية من شأنه أن يضعف إمكانية توفير الدولة على سياسة ماكرو اقتصادية واجتماعية قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة التي تسمح بالحفاظ على تلاحم النسيج والأمن الاجتماعيين. فالسياسات التصحيحية، التي عادة ما تكون البلدان النامية مجبرة على تبنيها وتطبيقها في إطار اتفاقياتها مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية ومع منظمة التجارة العالمية، عادة ما تُفقد جزءا من السيادة الوطنية، كما

تحرّمها من إمكانية إعادة توزيع الدخل، بحيث تضمن الحد الأدنى من العدالة والتضامن الاجتماعيين<sup>30</sup>.

إن ما يزيد وضع هذه البلدان بصفة عامة هشاشة وقابلية للتصدع، ولما لا انفجاراً، هو ضعف كل من تلاحم نسيجها الاجتماعي، وعليه فعادة ما تتطور أزماتها الاقتصادية إلى أزمات اجتماعية وسياسية وقد تنتهي إلى التناحر والتقاتل؛ إن الأمثلة على ذلك عديدة ومعروفة، ولا تخلو منها مختلف القارات ومناطق العالم. بعبارة واحدة، أليست العولمة، بمعنى أو بآخر، هي نفي للدولة الوطنية التي لا زالت في مرحلة التكون في العديد من البلدان النامية في العالم؟ في حالة الجواب بالإيجاب، فما مصير هذه البلدان يا ترى؟

#### — مقاومة القوى الاقتصادية الكبرى للعولمة

صحيح أن المستفيد الأكبر من الآثار الإيجابية لموجة العولمة الاقتصادية الراهنة هي البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبدرجة أقل البلدان الصاعدة، وذلك بدرجات متفاوتة. أما باقي البلدان النامية، وخاصة منها مجموعة البلدان الأقل نمواً والبالغ عددها الآن حوالي 50 دولة فهي مهمشة إلى أبعد الحدود؛ إن فكرة كون البلدان الناشئة مستفيدة من العولمة هي فكرة صحيحة إلى حد كبير، لكن ينبغي ن نذكر كذلك بأن بعض المكاسب التي تحقّقها هذه المجموعة من البلدان هي موضوع اهتمام كبير من قبل القوى

<sup>30</sup> Gen. Karl Jean. Conséquences politiques et sécuritaires de la globalisation, colloque international, Mondialisation et sécurité. Commission de la défense nationale. Conseil de la nation, Mai 2002.



الرأسمالية الكبرى في العالم. ينظر إلى تدويل رأسمال بعض المؤسسات الاقتصادية الصينية والهندية وغيرهما بعدم رضا من قبل صنّاع القرار في الغرب؛ وإلا فكيف يفهم الرفض السياسي التي أبدته الإدارة الأمريكية إزاء سعي الشركة النفطية الصينية إلى اقتناء مثلتها الأمريكية قبل حوالي ثلاثة سنوات من الآن. في تقديرنا، هذه ليست مجرد صدفة بل هي عبارة عن أحد ثوابت السياسة الوطنية الأمريكية؛ ولا نعتقد أنه ثابت خاص بالولايات المتحدة الأمريكية بل بالقوى الغربية الأخرى بما فيها اليابان.

### خلاصة ونتائج

نخلص من هذه المعالجة لموضوع العولمة الاقتصادية باعتبارها عولمة رأسمالية تحمل موجتها الراهنة بصمة نيوليبرالية. وعليه فمن الموضوعي والمنطقي أن نتصف بما يلي:

— بتركز الثروة والدخل - سواء على مستوى البلد الواحد أو على مستوى العالم ككل - يكون توزيع النمو الاقتصادي على المستوى العالمي لصالح البلدان الرأسمالية المصنعة، وبدرجة أقل لصالح مجموعة البلدان الصاعدة التي نجحت بقدر أو بآخر في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه.

— إن أي محاولة لإعادة النظر في العولمة النيوليبرالية، بحيث يتم السعي من أجل إفادة كل بلدان العالم من مزاياها وتجنّبها قدر المستطاع مخاطرها، لن يكتب لها النجاح ما لم:

\*تجد البلدان الكبرى في العالم نفسها مضطرة لذلك، كأن تدخل الرأسمالية النيوليبرالية هذه في أزمة تفرض عليها نوعا من الإصلاح يكون نافعا لكل بلدان العالم.

\* تصاحبها عملية إشعاع ديمقراطية حقيقية على مستوى البلدان النامية؛ الأمر الذي قد يشترط توفر عوامل أخرى، مثل كفاءة صناعات القرار والمسيرين، والاعتماد على قوى اقتصادية داخلية أساسا، كوجود إستراتيجية تنموية تأخذ بعين الاعتبار وبكيفية علمية سليمة جميع معطيات المرحلة الراهنة، الداخلية منها والخارجية؛ ولعل أبرزها الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، توفير مناخ استثماري وتنموي ملائم، توفير مستوى كاف من الادخار وغيرها<sup>31</sup>.

<sup>31</sup> J.K. Galbraith, Les défis des nouveaux millénaires, Finances et développement, déc. 1999.

## المراجع:

- م. مجبطنه، موجة العولمة الاقتصادية الراهنة كمحاولة لتجاوز أزمة المديونية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، 2005.
- André Orléon, L'issue de la crise actuelle est un teste pour l'efficacité du capitalisme patrimonial, supplément économique, le Monde du 3 septembre 2002.
- Anne Marie Al cabas et autres, les investissements directs étrangers, une croissance exceptionnelle, problèmes économiques, n° 2713, du 16 mars 2001.
- Ch. De Boissieu, Monnaie et Economie chroniques de politique Monétaire Etats Unis \_ France, Economica, 1998.
- Edmund Phelps, Les espoirs suscités par la baisse d'impôt, supplément économique, le Monde du 17 octobre 2006.
- Eduardo Aninat, Surmonter les défis de la mondialisation, Finances et Développement, Mars 2002.
- G. Hausler, La mondialisation financière, Finances et développement, mars 2002.
- Gen. Karl Jean, Conséquences politiques et sécuritaires de la globalisation, colloque international, Mondialisation et sécurité, Commission de la défense nationale, Conseil de la nation, Mai 2002.
- Isaac Joshua, L'ouverture neolibérale favorise -t-elle la croissance? Le Monde du 26-3 2002.
- J.K. Galbraith, Les défis des nouveaux millénaires, Finances et développement, déc. 1999.
- J. Metais, Janus de la globalisation financière, problèmes économiques N° 2595, du 16 no 1998.
- J.P. Rodrigue, L'espace économique mondiale, les économies Avancées et la mondialisation, PUQ, 2000.
- J. Stiglitz, la libéralisation a été programmée par les pays riches et pour les pays riches, Le Monde du 6 novembre 2001.
- Le Monde du 24 février 2004.
- M. Bye, G. D. De Bernis, Relations économiques internationales, 5 édition, Dalloz, 1987.
- Stanley Fischer, FMI: réponses aux critiques et propositions, problèmes économiques, n° 2595 du 16 décembre 1998
- Supplément économique, le Monde du 21 juin 2001.